عن حملات التحريض العروبية الجديدة - القديمة على الكرد

□شيرزاد عادل اليزيدي

اجتماع أربيل تعزيز لعلاقة الاشقاء في البلد الواحد

لطالما شكّل العداء للقضية الكردية قاسما مشتركا بين النخب الحاكمة في البلدان المقتسمة لكردستان رغم كل اختلافاتها وتناقضاتها الحادة لكنها دوما ما كانت تلتقي في نقطة واحدة وهي العمل على طمس أبسط معالم وجود الشعب الكردي وتجريمه وأبلسته ودوما عبر اللعب على الوتر القومي لدى شعوب هذه البلدان التي للأسف وبفعل التراكم والضخ المتواصلين للنظريات والتطبيقات العنصرية الفاشية حيال كردستان وشعبها من لدن تلك القوى المتسلطة في واقع الأمر حتى على تلك الشعوب تشربت هي الأخرى إلى حد ما مع الأسف تلك المفاهيم والرؤى العنصرية المريضة إزاء قضية عادلة كالقضية الكردية .

والآن وفي سياق ربيع شعوب المنطقة وسقوط نظريات التفوق والاستعلاء والاستبداد سلطوية وقومية ... وتآكل النظم الاستبدادية ووصولها إلى أفق مسدود تماما ورغم الانقسام الحاد العاصف بين الدول المقتسمة لكردستان على خلفية تصارعها خصوصا في سوريا وعليها ،فتركيا من طرف وإيران من طرف آخر إلى جانب القوى السياسية العراقية الشيعية والسنية التي انحازت تبعا للاصطفاف الطائفي إلى كل من أنقرة وطهران ما بات يشي بتوسع احتمالات نشوب صراع مذهبي طاحن على وقع الأزمة السورية على امتداد المنطقة نتيجة تعقد الوضع السوري أكثر فأكثر وتفاقمه صوب حرب طائفية سنية – علوية .

فرغم كل ذلك وربما في محاولة للتغطية على هذا الواقع تشرع بعض الجهات والأوساط السياسية والإعلامية العربية في العراق وخارجه إلى النفخ مجددا في البعبع الكردي في محاولة لإعادة إنتاج واجترار المقاربات العنصرية الساقطة في التعاطي مع القضية الكردية في الدول الأربعة المقتسمة لكردستان في زمن التغييرات الكبرى وربيع الشعوب وسقوط وإفلاس نظم الحكم الاستبدادية على اختلافها في غير بلد من تونس إلى سوريا والحبل على الجرار الاستبدادي من المحيط إلى الخليج .

فهذه الأوساط العروبية الإسلاموية المدمنة على العداء المرضي لكل ما هو كردي ما زالت تحاول تسويق بضاعتها الكاسدة إياها في تأليب شعوب الدول المقتسمة لكردستان وعموم شعوب منطقتنا على الكرد وتصويرهم كعدو وجودي وخطر داهم وغير ذلك من أبجديات الترسانة التخوينية التي لطالما شكلت توطئة للإيغال في دم الشعب الكردي بذريعة الذود عن حياض الأمة والوحدات الوطنية ،لا سيما أن التكاذب الوطني والأخوي المديد المخيم في هذه الدول المأزومة قد سقط أخيرا شر سقطة وها هي بلدان المنطقة بعمومها تتكشف عن دول فاشلة وجماعات متناحرة متنابذة لا يربطها رابط وطني ما يستدعي لمعالجته وترميمه القطع مع ذاك التكاذب والشروع في تأسيس تعاقدات وطنية اجتماعية جديدة قوامها التوافق والإقرار بالتعدد والتنوع في إطار دول ديموقراطية مدنية .

ولعل ما يفسر تصاعد حدة هذه الحملة الموتورة على الكرد مؤخرا في تلك الأوساط السياسية والإعلامية العربية هو إدراكها لحقيقة كون الكرد هم في طليعة الحراك الانتفاضي على الاستبداد الذي يسود المنطقة وأنهم كأكثر المتضررين من نظم الحكم الاستبدادية أن في سوريا أو إيران أو تركيا أو العراق السابق مستفيدون مرتين من موجة التغيير العاصفة بتلك الدول مرة كسائر مواطني تلك الدول المتضررين من انعدام الحرية ومصادرة السياسة وتأميم إرادة الناس ومرة أخرى كشعب له قضية قومية عادلة ما عاد ممكنا المضي في اعتماد نفس الحلول الاستئصالية الإنكارية لمعالجتها وأنه لا بد من حلها ديموقراطيا وحضاريا بل أن القضية الكردية تشكل محكا لمدى بنيوية وجذرية أي تحول ديموقراطي في هذه البلدان كما في سوريا مثلا ،إذ يبرز الآن الدور الكردي الفاعل لا المنفعل في معادلات الثورة والتغيير في سوريا وحيث نأى الكرد بأنفسهم وبمناطقهم من التورط في فخاخ العسكرة والحرب الطائفية ، فمناطق غرب كردستان (كردستان سوريا) تميزت بثورتها السلمية وبالتأكيد بطابعها التحرري الديمقراطي المدني بل والشروع في التأسيس للبنية التحتية لإدارة ذاتية ديموقراطية موسعة في المناطق الكردية من سوريا من الآن ما انعكس إيجابا على التعايش والتوافق بين مختلف مكونات كردستان سوريا من كرد وعرب وآشوريين ومسلمين ومسيحيين وأيزيديين ... ما يسهم في تقديم نموذج لسوريا كلها التي تغرق الآن في بحور الدم والدمع إلى حد مشابه للنموذج المتقدم الذي طرحه كرد العراق لعموم بلاد الرافدين لا سيما إبان اشتداد الاحتراب المذهبي بعيد سقوط نظام صدام ما يفسر خلفيات ودوافع مثل تلك الحملات على الكرد ودورهم في سوريا والمنطقة ككل لدرجة أن حملات التحريض ضد الشعب الكردي أخذت تستعر حتى في العراق البلد الذي كان سباقا في إطلاق موجة التحولات الديموقراطية في المنطقة أو ما يعرف بـ"الربيع العربي" وفي اعتماد الحل الديموقراطي العادل للقضية الكردية وفق حق الشعب الكردي في تقرير مصيره .

ورغم الدور الإيجابي الذي يلعبه كرد العراق في ترسيخ تجربة العراق الجديد ما بعد البعث وكونهم عامل سلام وتوافق في مختلف محطات عملية التحول الديموقراطي العراقية الصعبة وما تخللها ويتخللها من أزمات خانقة وآخرها الأزمة الحالية حيث ليس سرا أن رئيس جمهورية العراق جلال طالباني (الذي يشغل موقعه كرئيس لكل العراقيين. نعم لكن ككردي ممثل لشعب كردستان في المؤسسات السيادية العراقية هو مطلق الثورة الكردستانية الجديدة في ١٩٧٦ ضد نظام صدام تذكيرا للساهين والمتغافلين عن ماذا يمثل الرجل كرديا وعراقيا بالتالي) بمواقفه التوفيقية الوسطية أنقذ العراق من الوقوع في هاوية الاحتراب الطائفي مجددا ،لا سيما وأن المناخ العام السائد في المنطقة ومن حول العراق مشجع تماما لإعادة البلد إلى تلك الدوامة القاتلة .

فرغم هذه الحقيقة الدامغة حقيقة كون الكرد صمام أمان للعملية الدستورية الديموقراطية في العراق إلا أن الحملات التحريضية الهذيانية ما تني تطولهم ليس كنخب وقيادات فقط بل حتى كشعب لدرجة أن بعضهم لم يتوان عن إقحام الدين والنظريات الماورائية في الحملات التحريضية على الكرد ،كالقول أن المهدي المنتظر سيحاربهم كمارقين حين ظهوره (لا ننسى هنا أن أكبر حملات الإبادة الجماعية التي قادها صدام بحق الشعب الكردي التي راح ضحيتها نحو ربع مليون نسمة أطلق عليها اسم آية قرآنية ألا وهي "الأنفال" . فهؤلاء العنصريون المتخلفون والظلاميون لا يكتفون والحال هذه بالاضطهاد الدنيوي للشعب الكردي وتحويل حياته إلى جحيم -وهل ثمة جحيم أقسى من قصف كردستان بالأسلحة الكيماوية وممارسة سياسة الأرض المحروقة بحقها على مدى عقود- بل ها هم يبشرون هذا الشعب مجددا بالويل والثبور وعظائم الأمور وبالجحيم لكن في الآخرة هذه المرة. فشر بلية هؤلاء ما يضحك .

×كاتب كردي مقيم في السليمانية

قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

تحـــريـــف

خطاب الرئيس المصري محمد مرسي في قمة عدم الانحياز بطهران هو .باعتقادي .أبرز أحداث القمة حتى الآن، فمن الواضح أن إيران أرادت للقمة أن تكون للدول المنحازة إليها وإلى سياستها، لكن مرسي كان واضحا وجريئا، خصوصا في موقفه الحاد من نظام آل الأسد.

لكنّ هذا الخطاب لم يصل الإيرانيين الذين كانوا يتابعون القمة في بيوتهم، إذ عمدت السلطات الإيرانية إلى تحريف الخطاب وتشويهه من خلال ترجمة فورية قلبت كلام مرسي عاليه سافله، قال مرسي مصطلح "الربيع العربي" فصار بالفارسية "الصحوة الإسلامية"، وحين عدد مرسي بلدان الربيع العربيّ أضاف المترجم من عنده اسم البحرين الذي لم يذكره مرسي، وحذف اسم سوريا التي كان أغلب خطاب الرئيس المصريّ عنها.

الأنكى من ذلك أن مرسي ابتدأ بالبسملة والصلاة على الرسول وآله وأصحابه الذين عدد منهم الخلفاء الراشدين الأربعة، لكن المترجم الفارسي حذف أسماءهم تلافيا لإحراج قادة طائفيين.

لم ينقل المترجم قول مرسي إن نظام الأسد ظالم ويجب أن يزول بل ظهرت عباراته عن سوريا كالتالي: "علينا جميعا أن ندعم النظام الحاكم في سوريا، وينبغي أن تستأنف الإصلاحات ومنع أي تدخل أجنبي. هذا هو موقفنا".!

إعلاميون إيرانيون وصفوا ما قامت به حكومتهم من تحريف للخطاب بالأمر السخيف، آخرون قالوا إنه مهزلة.

لا أظن أن المترجم الفوريّ ومَن وراءه كان يدور في خلده أن الأمر لن ينكشف، لكنّ النظم الحديدية تلجأ إلى حلول سريعة لتلافي خطر آنيّ بأساليب مضحكة أحيانا دون تفكير بالنتائج، المهمّ لديها هو تجاوز لحظة الإحراج هذه وليكن بعدها ما يكون.

ذكرني التحريف الإيرانيّ بحادثة أخرى أشدّ إضحاكاً: لعب منتخب كوريا الشمالية في كأس العالم مباراته مع البرازيل، في الشوط الثاني كانت النتيجة تقدم البرازيل بهدفين للاشيء، فجأة انقطع البثّ لـ"خلل فني"، وبعد نصف ساعة أطل المذيع الكوري ليزف البشرى للكوريين أن المباراة انتهت بفوز منتخب كوريا بثلاثة أهداف لهدفين. وخرج الناس للاحتفال. كان منتخب كوريا في الطائرة التي أعادته إلى بلاده بعد الهزيمة بينما الجماهير تحتفل بانتصار لم يحدث!

ليس أشدّ ابتذالاً من أكاذيب الساسة سوى إعلام يرتضي أن يصبح ممسحة لقذارة نظام عاش على الكذب، أن يغدو لساناً يستعيره النظام حين يريد أن يكذب كذبة صلعاء يضحك الناس عليها وعلى من أطلقها.

في حديث لي مع نائب رئيس تحرير جريدة ممولة من الحكومة قال لي بالحرف الواحد "نعرف أن الحكومة عوراء لكننا مأمورون بأن نتغزل بعينها السليمة".

ومع أن الحكومة عمياء لا عوراء لكن كثيرين يريدون منا أن نكون كالمترجم الفارسي، كالمذيع الكوريّ، أن نكتب للناس عن منجزات حكومية كبرى يقرأونها وهم يتلوون من الحرّ أو محبوسون في ازدحام سير أو مرضى في مستشفى مريض هو الآخر، أو يفكرون بالانتحار، يقرأون منجزاتنا ويضحكون.

الديمقراطية وسلطة الفقهاء

□ علي حسين عبيد

تسربت مؤخرا أنباء عن نية مجلس النواب بوضع (أربعة فقهاء) من رجال الدين، ليشكلوا سلطة تفوق سلطة المحكمة الاتحادية، التي تعد صمام الأمان في الفصل بين القضايا المستعصية والبتّ بها، درءاً لمخاطر امتدادها إلى صراع أكبر وأخطر بين السياسيين أو غيرهم.

الأنباء أعلاه أثارت جدلا بين الأوساط المثقفة والمعنية بهذا الأمر، وحدث قلق كبير ومخاوف جدية على الديمقراطية العراقية، وتحدث كثيرون عن دولة الفقيه القادمة إلى العراق!!، من خلال سلطة قاطعة لأربعة أشخاص، يمكنهم البت بكل القضايا المصيرية التي تهم العراق وشعبه.

وإذا صحّت النية بتكريس هذا الهدف، واختيار أربعة رجال لاغير، لكي يكونوا المرجع الأخير في البت بالخلافات المستعصية، وقبول القرارات أو رفضها، فإن الأمر يبدو في غاية الخطورة فعلا، إذ لافرق بين فرد واحد وأربعة أفراد، بمعنى أننا سنعود إلى الدكتاتورية الفردية حتما، وهذا ما لا نريده قطعا ولا نحلم به، بل لانفكر به البتة، ولا نقبله، والسبب أن الإنسان مهما كان متعلما وحذقا ومحنكا وذا خبرات كبيرة وواسعة، إلا انه لا يصلح قط كي يكون حاكما فردا أوحد، لأنه قابل للخطأ في اتخاذ القرار، وإذا أصبح مسؤولا وحده عن دولة وشعبها، فإن مصير هذه الدولة والشعب سيكون تحت إمرته ورؤيته وعقليته وقراره الفردي الشخصي، ولايمكن أن يكون هناك اختلاف كبير فيما لو كان المرجع الأعلى فردا أو أربعة.

إن مجرد التفكير بهذه الخطوة يشعر الناس بالرعب حقا، ففي الوقت الذي يحلم فيه العراقيون بدولة مدنية، ونظام مؤسساتي ديمقراطي، ينبني ويقوى مع مرور الوقت، في هذا الوقت تخرج علينا أنباء ونوايا لسياسيين وبرلمانيين، وربما أجندات أخرى تغذي الأمر، لتقول للعراقيين سنضع فوقكم أربعة أشخاص يحسمون الأمر في خلافاتكم السياسية وغيرها.

هذا الأمر فيما لو صحّ، فإنه سيكون بمثابة الخطوة الأولى في مسار عودة العراقيين إلى الدكتاتورية، وسوف تكون دكتاتورية مشرعنة لا أحد يستطيع المساس بها، أو رفضها أو الوقوف بوجهها، طالما أن مصدرها السلطة التشريعية للبلاد، أي البرلمان، وهكذا نبدأ بأنفسنا بالقيام بالخطوة الأخطر لتدمير تجربة عراقية، قدم من اجلها العراقيون ما يصعب إحصاؤه من الأرواح والدماء، والممتلكات وفرص التقدم وسوى ذلك من الخسائر المادية والمعنوية التي تفوق التصوّر، بل وحتى الخيال.

وقد رافقت تحقيق هذا الهدف تصريحات وتبريرات لبعض السياسيين أو المعنيين، حاولت أن تقلل من أهمية هذا الأمر (مع فداحته الكبيرة)، بل حاول بعضهم تسفيه القضية، فيما طالب آخرون بعدم إعطاء هذه الخطوة أكبر من حجمها!

مع أن الجميع يعي ويفهم خطورة هذه الخطوة، وما ستجلبه من أضرار كارثية على العراق وشعبه ودولته فيما لو تم تنفيذها فعلا، حيث أعرب (سياسيون وخبراء قانونيون ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، عن تخوفهم من إقرار قانون المحكمة الاتحادية في شكله الجديد الذي يسمح لأربعة فقهاء في الشريعة الإسلامية، بحق النقض «الفيتو» ضد أي قرار يرون أنه لا يتطابق مع الشريعة. وجاءت هذه المخاوف والتوجّسات خلال جلسة حوارية أقامها المجلس العراقي للسلم والتضامن،ومركز المعلومة للدراسات والأبحاث وحضرها سياسيون وممثلو أحزاب ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات سياسية وثقافية).

إن الأمر بطبيعة الحال لا يتعلق بمخاوف مزيفة أو غير حقيقة، بل هناك تخوّف حقيقي من فرض دولة الفقيه على التجربة العراقية الراهنة، خاصة أن الشريعة والفقهاء هو عمل طوعي مسموح له في العراق دون قيود أو شروط كما كان يحدث في ظل الأنظمة القمعية التي رحلت دونما رجعة.

إننا كعراقيين نريد أن نستثمر فرصتنا السياسية الراهنة على أكمل وجه، لهذا نرفض تولية أربعة فقهاء على مصيرنا، لكننا ندعو ونقبل بحرية العمل الفقهي والديني، وله كامل الحرية في العمل الطوعي البعيد عن تغذية التجربة العراقية بنظام دولة الفقيه وسلطة الفرد الواحد أو الأربعة.وفي احد الأيام قام الباحث أثناء التجربة بإحضار وجبة طعام ليأكلها، ولكنه تفاجأ بوجود نشاط حركي يحدث لمنطقة اليد في دماغ الشامبانزي رغم أن يد القرد لم تتحرك إطلاقا.

لقد اكتشف هذا أن القرد ينظر إلى الطعام الخاص به ويتجسد حالة الباحث ذهنيا ويتخيل أن يده تمتد إلى طعامه ويأكل منه.

نفس هذه الخلايا المرآتية موجودة عند الإنسان، وهي المسؤولة عن حدوث بعض ردود الأفعال مثل أن يكون شخصاً ما متابعاً لمباراة كرة قدم، وتصل الكرة إلى منطقة الهجوم، فيقوم احد اللاعبين باللحاق بها قبل خروجها من الملعب، فان هذا المشاهد ستشد عضلات ساقيه وظهره وهو متحفز للحاق بالكرة، رغم انه مجرد مشاهد!

وفقا لهذا المنظور يمكن القول إن الإنسان يشعر بالعطف والألم عند رؤية صور يقال إنها تتعلق بمجزرة تحدث في إحدى الدول. عند رؤية هذه الصور فان الإنسان العادي سيحاول المساهمة ولو بقدر بسيط مثل مشاركة الصورة على صفحته الخاصة في الفيس بوك أو القيام بنشر الخبر بأية وسيلة أخرى. هذا الأمر مرتبط بالإنسان العادي في كل مكان وزمان، فما بالك بمسلم متدين يصل إليه خبر مفاده أن مجموعة من المسلمين مستضعفون في دولة معينة ولا حول لهم ولا قوة!

حين ينتحر السياسي !

□سليمة قاسم

تشكل النظام السياسي الجديد على أنقاض حكومة صدام التي هيمنت على مقاليد الحكم لأكثر من ثلاثة عقود، وكما هو معروف فإن أغلب شخصيات هذا النظام، جاءت من الخارج، ومن أحزاب اشتهرت بمقارعة النظام المباد وقادت حركة المعارضة ضده بالتعاون مع الدول الكبرى لإسقاطه، وتمت الاستعانة لاحقا بشخصيات تنتمي لتلك الأحزاب من الداخل، أو على أساس صلات عائلية وقرابة.

وكما يقال، بأن لكل زمن رجالاته، فدعونا نتحدث عن رجالات زمن بعد التغيير، ولا نقصد النواب فقط، بل المسؤولين التنفيذيين، من وزراء ومحافظين ورؤساء هيئات مستقلة، وغيرهم، وتسليط الضوء على أدائهم منذ دخولهم معترك العمل السياسي وحتى الآن، وهل يصح أن نقول عنهم أنهم سياسيون؟

فالسياسي يجب أن يمتلك القدرة على المراوغة وتجنب الصدام المباشر وأن يكون ذا نظرة ثاقبة وبعد في النظر وقدرته على كسب اكبر وقت ممكن لتحقيق أهدافه، والتمتع بخطاب عقلاني وموضوعي، والابتعاد عن التصريحات الاستفزازية، وهي أمور يفتقر إليها أغلب المسؤولين في الحكومات التي تشكلت بعد التغيير، وكان خطابهم غير متزن وبمثابة صب الزيت فوق النار، ناهيك عن انعكاساته السلبية على الشارع وتأثيره في عامة الناس. فضلا عن تأرجح مواقفهم بين الحين والآخر، وتراوح أدائهم بين الاستقواء بالخارج وافتعال الأزمات والتسقيط السياسي واللجوء إلى حلول مرحلية مؤقتة لاتحل المشكلة، دون أن يدركوا أن تلك الأساليب قضت على مستقبلهم السياسي، وحكمت عليهم بالانتحار!

ولا بد من القول إن الكثير من المسؤولين انتحروا مبكرا حين هربوا بأموالهم الطائلة بعد ثبوت تورطهم بقضايا فساد أو أعمال إرهابية. وما بين الهروب الأخير للهاشمي نائب رئيس الوزراء، وأول هروب لحازم الشعلان وزير الدفاع في حكومة علاوي تطول قائمة المسؤولين الهاربين من نواب ووزراء ورؤساء هيئات مستقلة ، وان تلك القائمة قابلة للزيادة ما دام مسؤولونا يحملون جنسيات مزدوجة تتيح لهم الهرب متى ما أرادوا ذلك، لا سيما وأن سيناريو الهروب يتكرر في كل مرة مع تغيير طفيف في بعض أجزائه.

ترى ما الذي يدفع السياسي إلى الانتحار المبكر والتضحية بمستقبله السياسي؟ قد تكون الأسباب ذاتية تتمثل في قلة خبرة بعض المسؤولين في الشأن السياسي، ونظرة البعض الآخر منهم إلى السلطة كغنيمة نظرا للامتيازات المادية الضخمة التي يحصلون عليها، فضلا عن هشاشة الأحزاب السياسية التي خرجوا منها وضعف تنظيماتها وعدم وجود نظام انتخابي فيها، والفردية في اتخاذ القرارات. فالحزب هو أول مصنع سياسي للزعيم ثم البرلمان أو المجتمع المدني، ولم يتأثر النواب بفاعلية الحياة النيابية بل بالكتل التي ينتمون إليها وتقوقعوا في قنواتهم الحزبية الضيقة بدلا من التعبير عن احتياجات الشعب.

وبما أن هناك حوالي ثلاثة عشر نائبا متهمين بقضايا إرهاب، باعتراف المالكي، فضلا عن عشرات المزورين من النواب، وعن تورط مسؤولين كبار في قضايا فساد، فهذا يعني أن معظم الساسة الموجودين في الساحة السياسية قضوا على مستقبلهم السياسي وحكموا على أنفسهم بالانتحار، وقد تتكرر تلك الوجوه في دورات قادمة وتتولى مناصب مهمة في الحكومات المقبلة ، مستغلين نفوذهم العشائري أو المناطقي أو استغلالهم للمال العام، لكنهم سيختفون من الصورة عاجلا أم آجلا، فالسياسة فن الممكن، لكن سياسيينا أضاعوا هذا الممكن حين فقدوا ثقة الناس بهم. وكان الأجدر بهم أن يتعلموا من أخطاء النظام السابق التي كانت سببا مباشرا في تعجيل نهايته، وقد قيل " الذين لايتعلمون من التاريخ محكوم عليهم بتكرار مآسيه".

استنساخ

□يعقوب جبر

استنساخ تجربة التغيير في سوريا مثلما حدث في ليبيا هو هدف بعض القوى الخارجية وبعض الدول الإقليمية ، ومن البديهي أنها تحاول أن تجعل مخططها هو المؤثر الأول في تداعيات الوضع السياسي السوري ؛ بغية تهيئة الواقع السياسي لقيام نظام سياسي جديد في سوريا يخدم مصالحها ولا يخدم مصالح الشعب السوري .

يبدو من خلال المعطيات المتوافرة أن بعض دول منطقة الشرق الأوسط وجدت أن قيام نظام سياسي بديل لنظام الأسد سيكون بمثابة صمام أمان لأنظمتها لكي يحمي مصالحها ويحافظ عليها من السقوط ، أو أن هذه الأنظمة تعمل معا على الاستمرار في دعم مخطط زعزعة الوضع السياسي في سوريا لخلق حالة عدم الاستقرار السياسي ، وهي رسالة واضحة لشعوبها مضمونها أن المطالبة بالتغيير السياسي والعمل على تطبيق آلياته على الأرض ستكون نتائجه وخيمة وستنتج الفوضى السياسية ، لذلك ينبغي لهذه الشعوب أن تستسلم لقدرها السياسي وأن لا تفكر إطلاقا بالتغيير لأنه يعني الضياع السياسي .

تدفع بعض الدول غير العربية باتجاه تنفيذ مخطط التغيير في سوريا ومنها تركيا وفرنسا وأمريكا وإسرائيل لتحقيق جملة من الأهداف منها:

١.تقليص نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط .

٢.تحجيم دور حزب الله في الجنوب اللبناني وتهيئة الأرضية اللازمة للقضاء عليه أو على الأقل إضعافه.

٣.حماية المصالح الغربية في المنطقة.

٤.كبح القوى المعارضة في بلدان الخليج وتحجيمها .

٥.تعميق جذور الصراع الطائفي في المنطقة.

٦.إشغال الشعوب العربية بصراع سياسي وطائفي لإضعافها ومنعها من اللجوء إلى خيار التوحد أو التقارب السياسي حتى لا يتسنى لها العمل على إحداث التغيير السياسي وتقرير المصير والسيادة عبر الخلاص من براثن الهيمنة الخارجية خاصة الهيمنة الغربية.

٧.إضعاف المقاومة الفلسطينية .

إن النظام السوري أمام خيار وحيد للحفاظ على سوريا من التمزق السياسي ؛ هو إجراء إصلاحات سياسية جذرية تتضمن دعوة قوى المعارضة إلى مشروع المصالحة لحقن الدماء فيما إذا كان حسن النية وجادا في ذلك ، كما يجب أن يسعى لنقل السلطة عبر انتخابات حرة يشارك فيها كل أبناء الشعب السوري دون استثناء ،أما العناد السياسي فسوف يؤدي إلى مزيد من الخسائر بالنسبة للنظام السوري ومعارضيه .

من الضروري أن يحرص النظام السوري وكذلك المعارضة السورية على السيادة السورية ووحدة البلاد واستقرارها ، وأن يكون النظام السوري المبادر الأول إلى التغيير السياسي ؛ المتضمن تفكيك سلطة الحزب الواحد والطائفة الواحدة والذهاب إلى خيار الشعب السوري في تقرير مصيره عبر صناديق الاقتراع.

أسلم الخيارات للوضع السوري يتمثل بقطع اليد الخارجية من التدخل والبدء بعملية رأب الصدع والسماح لكل الطوائف والأحزاب السورية بالمشاركة السياسية في السلطة والدولة ؛ عبر آلية التعدد السياسي بهدف تحقيق الحياة السياسية المتزنة للشعب السوري ، فهل سيثوب الطرفان المتنازعان إلى رشدهما، أم سيظل الوضع متفجرا تداعياته المزيد من إراقة الدماء والإجهاز على الدولة السورية.